http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2007) السنة الثامنة - الأحد (9) كانون الثاني 2011

قادة الظل العراقيون سهّلوا تشكيل الحكومة

□ بغداد/ مشرق عباس

لم يعد عبد الحليم الزهيري، القيادي الأبرز في «حزب الدعوة" الذي قاد مفاوضات تشكيل الحكومة، موجوداً في الصورة السياسية اليوم. انسحب الشيخ ذو العمامة البيضاء الى الظل بعدما نجح في تجديد ولاية رئيس الوزراء نوري المالكي عبر حركة مكوكية داخل العراق وخارجه حقق خلالها ما اعتبره البعض «مستحيلاً»، مثل إقناع مقتدى الصدر بدعم المالكي، وإلغاء الخطوط السورية الحمر عليه.

وقادة الظل في العراق، من الذين يمكن تعريفهم بأنهم يتحركون خارج قيود المناصب ويديرون النزالات السياسية الكبرى، يُعَدّون على أصابع اليد. كان أبرز الناجحين منهم في اختبار مفاوضات تشكيل الحكومة الأخير، بالإضافة الى الزهيري، كبير مستشاري رئيس الجمهورية فخري كريم، الذي تظهر الصور الرسمية مشاركته الفعالة والمباشرة في أهم اجتماعات تقاسم السلطة في أربيل وبغداد إثر «مبادرة بارزاني». ويتحدث بعض السياسيين عن محسن الحكيم، الشقيق الأصغر لعمار الحكيم، باعتباره رجل ظل أيضاً، يدعم سياسات وتوجهات «المجلس الاسلامي الاعلى" في الداخل والخارج من دون الظهور في الصورة.

ولعل قرار زعيم «القائمة العراقية" وحركة «الوفاق الوطني" إياد علاوي إعادة هيكلة حركته بالكامل بعد انسحاب راسم العوادي، الذي اعتبر للسنوات الماضية اقرب مساعدي علاوي، يعكس افتقار «العراقية" الى قيادات أزمة من وزن الزهيري وكريم والحكيم.

وعلى الرغم من ان الكاتب حسن العلوي حاول أداء هذا الدور عبر فتح منافذ في علاقات علاوي بالمالكي، الا ان نشاط العلوي العلني وارتباطه بمصالح «العراقية" وصراعاتها المعلنة، لم يتح له التأثير بشكل فاعل في أزمة تشكيل الحكومة، فيما كان دور رجل الأعمال العراقي المقرب من علاوي، خميس الخنجر، داعماً لوحدة «العراقية" من الداخل بحسب المصادر، ولم يكن له تأثير في حشد الدعم الخارجي لها او فتح منافذ في علاقاتها مع الأطراف الأخرى.

ويشترك الزهيري وكريم بخاصية الحرص على ان يكونا خارج الاضواء، على الرغم من ان الاخير يترأس ادارة «مؤسسة المدى» التي تصدر مطبوعات اعلامية عدة وتتصدى لحملة من اجل ضمان الحريات.

والزهيري، ذو الخلفية الدينية، كان قاد بتفويض يقول المطلعون انه «كامل» من المالكي، فريقا سياسيا بهدف وحيد هو ضمان بقاء منصب رئاسة الحكومة بيد «حزب الدعوة»، والمالكي على وجه الخصوص. والمفاوضات الطويلة كشفت ان رجل الظل في «الدعوة" يملك خطوط وصل مع كل الاطراف الداخليين والخارجيين بشكل غير متوقع لشخصية لا تظهر إلا نادراً اعلامياً. وبالإضافة الى علاقة خاصة بايران سمحت بإعادة إحياء تحالف الصدر- المالكي الذي بدا مستحيلاً، كان الزهيري قد حرص بعد لقاء مع الرئيس السوري بشار الاسد على تأكيد نهاية حقبة التوتر بين البلدين، ما اعتبر ضمناً إشارة الى إنهاء الخط الاحمر الذي وضعته دمشق على المالكي. وجولات الزهيري الخارجية، التي شهدت لقاءات مع كبار المسؤولين، لم تشمل سوريا وتركيا وايران والاردن ومصر فقط، بل معظم دول الخليج العربي ايضاً. وما يمكن ان يجمع فخري كريم الذي أدى دورا مشابها في مرحلة تشكيل الحكومة لصالح تجديد ولاية رئيس الجمهورية بالزهيري، ان الرجلين يتمتعان بشبكة علاقات استثنائية مع كل الإطراف الداخليين ومع دول الاقليم ايضاً. وما يُشكل عاملاً حاسماً في تكوين قيادات الظل، حسب المطلعين، هو عدم تلمس نزعة لدى تلك الشخصيات لنيل المناصب السياسية كثمن للخدمات التي تقدمها، في حين ان حضورها المعنوي قد يكون أحياناً اكثر ثقلاً من الحضور الرسمي.

■ عن جريدة الحياة اللندنية

مقربون منه : زعيم التيار الصدري سيبقى في النجف

الصدر: طوينا صفحة الخلاف إلى الأبد.. لكننا سنتدخل إذا فشلت الحكومة

□ النجف/ المدى والوكالات

سوى ان الزيارة مفاجئة، وان زعيم التيار الصدري قرر البقاء في محافظة النجف، لم يأت السيد مقتدى الصدر في خطابه بحي الحنانة امس السبت بتغيرات ترتقي الى توقعات المراقبين، وجاء موائما لخطبه السابقة قبل مغادرة العراق.

وقال الصدر امام جموع كبيرة احتشدت قرب منزله في حي الحنانة في النجف في ظل اجراءات امنية مشددة اتخذتها الشرطة وافراد حمايته"لا نقتل عراقيا لا تمتد ايدينا لعراقي بل نستهدف المحتل فقط بكل انواع المقاومة". واضاف ان"العراق مر بظروف صعبة ابكت الجميع ولم يرض بها الا عدونا المشترك".

وكان الصدر في آب ٢٠٠٨، قد امر بحل جيش المهدي، الذي كان قد تأسس في ٢٠٠٣ تضم عشرات الآلاف من الاشخاص.

وقد وصل الصدر الاربعاء الماضي الى النجف برفقة عدد من كبار مساعديه بينهم مصطفى اليعقوبي ومحمد الساعدي وحيدر الجابري.

واكد مصدر في التيار الصدري ان"الصدر ليس في زيارة انما سيبقى في النجف".

من جهة اخرى، قال الصدر"اذا حدث ما حدث بين الاخوة من صراع فلننس الصفحة ونقلبها للابد"في اشارة الى خلافه السابق مع رئيس الحكومة نوري المالكي.

واضاف"نحن شعب واحد لا نرضى بما يقوم به البعض من اغتيالات"في اشارة الى اغتيال عدد كبير من الضباط في بغداد. من جهة اخرى، قال الصدر"لا بد للحكومة ان تسعى الى خروج المحتل باي طريقة تجدها مناسبة، بعد توفيرها الخدمات للشعب".

واضاف"نناشدها كفى للعراق احتلالا ولا بد من خروج المحتل سمعنا عهدا منها انها ستخرج المحتل وننتظر ان تفي بوعودها".

وتابع الصدر"يوجد امر اخر لا بد من قوله رغم انني لا اتدخل بالسياسة. تشكلت الحكومة فاذا كانت في خدمة امن الشعب وسلامته وتوفير الخدمات له فنحن معها لا عليها واذا لم تخدم الشعب فهناك طريق لا بد من اتباعها سياسيا".

وللتيار الصدري ٣٩ نائبا في البرلمان المكون من ٣٢٥ مقعدا.

كما نال حقائب وزارية هي الاسكان والعمل والموارد المائية فضلا عن وزارة الدولة للسياحة والاثار ووزارتين من دون حقيبة في الحكومة التي تشكلت اواخر الشهر الماضي. واثارت العودة المفاجئة للصدر الى العراق تباينات حادة في وجهات نظر المواطنين بين مؤيدين يعتبرونها ترسيخا للاستقرار، واخرين يخشون تصاعد اعمال العنف.

وقال ابو زهراء لوكالة فرانس بريس"ستكون عودته بداية جيدة للاستقرار والأمن لأن بامكانه السيطرة على اتباعه، كما ان كلمته تحظى باحترامهم".

من جهتها، قالت ام صلاح الخمسينية التي تبيع الخضار والفاكهة في الكرادة ايضا"اعتقد ان عودته ستكون مؤشرا الى مزيد من الامن كما ان الاوضاع ستشهد تحسنا لان الناس يحترمونه ويقدرون حضوره".

ويوافق ابو احمد البائع الجوال على اقوال المرأة لان"عودة السيد ايجابية ستساعد في تحسن الامن والاستقرار لان الصدريين سيتفقون مع الحكومة على امور عدة".

كما قال عمرو زايد احد سكان مدينة الصدر:"انصار التيار الصدري لن يتجرأوا على المشاركة بأية اعمال عنف". وفي المقابل، ابدى اخرون وجهات نظر مختلفة معبرين عن تخوفهم ازاء احتمال اندلاع العنف مرة اخرى.

بدوره، ابدى زياد رعد، وهو طالب في العشرين من العمر، تخوفا من اندلاع اعمال العنف مجددا.

وقال"اعتقد ان الاوضاع الامنية ستتدهور مع احتمال عودة جيش المهدي الى الواجهة مزودا بالاسلحة".

من جهته، قال سوران علي وهو كردي يسكن بغداد ان"للصدر مشاكل مع رجال دين شيعة قد تسفر عن توترات خصوصا في النجف".

لكن علي احمد اعتبر ان لعودة الصدر"اثرا ايجابيا لانه رجل دين ونحن بحاجة الى رجال دين، الا انها ستترك أثرا سلبيا على العملية السياسية لانه ليس بسياسي".

يشار الى انه في شتاء عام ٢٠٠٨، قد أعلن الصدر تشكيل لواء لمقاتلة الاميركيين في العراق في حال بقائهم في العراق. وقال بيان صدر في ١٤ تشرين الثاني من العام نفسه ان الصدر اعلن تشكيل كتائب مقاومة من أنصار التيار باسم لواء اليوم الموعود. وقال البيان"في حال بقائها (القوات الاميركية) فاني أشد بيدي على أيدي المقاومين وبالخصوص الكتائب المنضوية تحت (لواء اليوم الموعود)"، حسبما نقل البيان.

وفي هذا الشأن يقول الكاتب احمد الابيض ان الصدريين غير مطمئنين لتطبيق الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن، ويرى ان لواء اليوم الموعود لديه ستراتيجية ترتبط بتطور الاوضاع على الارض، ليبقى الصدريون جزءا من احتياطه قيد الانتظار لحين معرفة ان كان الامريكيون سينسحبون ام لا، وتابع بالقول:"انهم يشكون بالنية الامريكية، لذلك ينتظرون ما سيحدث ويجهزون انفسهم لأي تحول".

المحللون السياسيون يعتقدون ان الصدر"قلق"من نشاطات المنشقين عنه وخاصة مجموعة عصائب الحق. ويرجحون انه يسعى الى الضغط على العصائب وزعيمهم الشيخ قيس الخزعلي الموجود في ايران حاليا للكف عن اثارة المتاعب واقناعهم بالاقلاع عن عملياتهم المسلحة والانخراط بدلا من ذلك في العمل السياسي.

في مقابل ذلك، يرى فريق من المحللين ان تغيرا جوهريا طرأ على اداء الصدريين، ويستندون في ذلك الى مقارنتهم بالصورة القديمة للتيار في السنوات الاولى لما بعد ٢٠٠٣، وغالبا ما يقول هؤلاء ان الصدريين اندفعوا حينها، بسبب ضغط اعمال العنف الطائفية، بعاطفية كبيرة وارتكبوا أخطاء، تحولوا إلى ظاهرة قلقة، كانوا يريدون إعلان وجودهم لكنهم لم يكونوا قادرين على فعل ذلك إلا عبر الانفجار العاطفي الذي سرعان ما تحول إلى انفجار عسكري عندما أصبحت أحياؤهم مسرحا لتفجيرات القاعدة ومن ورائها.

جدير بالذكر ان الصدريين يقولون ان تيارهم جماهيري شعبي يستند في تكوينه إلى مرجعية محمد صادق الصدر. لكن هناك تيارين عقائديين يدوران في فلك متقارب، جناح يقوده مقتدى الصدر وريث خط أبيه محمد صادق الصدر، فيما ينتهج الجناح الثاني عمه محمد باقر الصدر، وكلا المرجعين قتلا في عهد النظام الدكتاتوري البائد.

الدفاع تكشف عن عقود تسليح جديدة بـ١٣ مليار دولار

المالكي: أيام صعبة تنتظر "أمن العراق"

□ متابعة/ المدى

أكد القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي، امس السبت، على أن مسؤولية الأمن ستعود قريبا الى قوات وزارة الداخلية، واصفا مهمته الأخيرة بـ"الصعبة"و"الشاقة"خلال المرحلة المقبلة.

وقال المالكي خلال كلمة له بمناسبة الذكرى الـ٨٩ لتأسيس الشرطة العراقية إن"المرحلة التي أنجزتها وزارة الداخلية إلى جنب قوات وزارة الدفاع ستنتهي قريبا"، مبينا أن"الأمن سيعود من مسؤولية قوات الداخلية لتتولى قوات الجيش حماية السيادة العراقية".

وأوضح المالكي أن"تولي الداخلية مسؤولية الأمن يعني انها ستكون بمواجهة مباشرة مع الخارجين عن القانون وهي مهمة صعبة وشاقة". حسب قوله.

وأضاف أن"مسؤولية الأمن لايمكن أن تلقى على عاتق رجل الشرطة فقط، فالمؤسسة التنفيذية والتشريعية يجب أن تكون داعمة لعمل الجهاز الأمني".

وشارك الجيش العراقي منذ تأسيسه في السادس من كانون الثاني يناير عام ١٩٢١ في عدد من الحروب وعلى عدة جبهات. كما قاد ضباطه إنقلابات عسكرية في البلاد، بما حملته من نتائج في مختلف العهود.

وتابع بالقول"ستكونون وحدكم في الميدان الأمني، وأي خرق او تساهل ربما سيفتح بابا لمن يريد التخريب للعملية الأمنية"، مبيناً أن"وزارة الداخلية ستكون تحت المتابعة الشديدة من قبل الحكومة خلال المرحلة المقبلة".

وشهد الاحتفال بذكرى تأسيس الشرطة العراقية الـ٨٩ استعراضا عسكريا لجميع صنوف الوزارة، وتزامن معه تخرج دورة من ضباط الشرطة ومثلها من المعهد العالي للتطوير الامني والاداري.

وكانت وزارة الدفاع قد احتفلت في السادس من الشهر الحالي بالذكرى الـ٩٠ لتأسيس الجيش العراقي، حيث تخلل الاحتفال عرضا عسكريا للقوة الجوية، والبرية، والبحرية.

على صعيد اخر، أفاد المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع، انه وفقاً للعقد المبرم بين الحكومتين العراقية والاميركية، فان العراق يقتني اسلحة ومعدات عسكرية من اميركا لغاية عام ٢٠١٣ بمبلغ ١٣ مليار دولار أميركي.

واوضح محمد العسكري لوكالة كردستان للانباء انه"من المقرر ان يقتني العراق اسلحة ومعدات حربية من اميركا بمبلغ اكثر من ١٣ مليار دولار اميركي، تتضمن طائرات ودبابات، ومدرعات، ومروحيات، وسفناً حربية، فضلاً عن الصواريخ والاسلحة والمعدات الاخرى الخاصة بالقوى الداخلية والدفاع".

وتابع بالقول ان"العقد مبروم على مبلغ ١٣ مليار دولار، الا ان الجيش العراقي لن يتم تسليحه بشكل كامل بهذا المبلغ، بل نحتاج الى ١٣ مليار دولار اضافي لتسليح الجيش، وتأمين مستلزمات حماية البلاد والمناطق الحدودية".

وأشار العسكري الى ان"الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين العراقية والاميركية دخلت حيز التنفيذ، وتسلم الجيش العراقي عدداً كبيراً من الدبابات والمدرعات والطائرات والسفن الحربية، وتخضع قوات الدفاع والداخلية حالياً لتدريبات من قبل القوات الاميركية لتعليمها آلية استخدام المعدات العسكرية الحديثة".

وأفاد الناطق باسم الدفاع ان"الفرصة جيدة في ان يتولى العراق مسؤولية حماية امن بلاده، وان يحظى بالقدرة والارادة لتمشية شؤونه الخاصة، ليتمكن من السيطرة على الوضع الامني الداخلي والنقاط الحدودية مع الدول المجاورة".

وبشأن تسليح الجيش، قال العسكري ان"الهدف من تسليح الجيش العراقي ليس لمواجهة اية دولة مجاورة، فالجيش العراقي لا يمتلك حالياً القدرة على المواجهة العسكرية مع اية دولة، الا ان العراق لديه الحق في تسليح جيشه اسوة بقية دول العالم".

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي اكد في وقت سابق إن عملية تسليح الجيش تعد أكبر المهام التي يجب أن يضطلع بها العراق لضمان أمنه وسلامته بعد خروج القوات الأميركية بصورة نهائية نهاية العام الجاري.

وأضاف النجيفي في بيان له أن العراق سيشهد سيادة عراقية خالصة على أرضه وبحره وسمائه وسيتوجه حينها إلى مهمة أصعب، وهي مهمة البناء والإعمار.

ودعا النجيفي القادة العراقيين إلى العمل المشترك لتلبية متطلبات الشعب وفي مقدمتها بناء جيش قادر على حماية الحدود ودرء المخاطر والتحديات الخارجية التي يمكن أن يتعرض لها العراق.

وأشار إلى ضرورة إبعاد الجيش عن الصراعات السياسية والفئوية والجهوية التي تلحق الضرر بمستقبل البلاد.

من جانب اخر، كشف مصدر أمني في وزارة الداخلية عن أن مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي وجه الوزارة بنصب كاميرات مراقبة في مناطق متعددة من العاصمة بغداد للحد من عمليات الاغتيال التي تستهدف غالبيها عناصر القوات الأمنية.

وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن أسمه لوكالة كردستان للأنباء إن"وزارة الداخلية تسلمت كتابا موجها من مكتب القائد العام للقوات المسلحة نوري المالكي يشير إلى ضرورة قيامها بنصب كاميرات مراقبة في بعض الشوارع البعيدة من مراكز المدن والمناطق التي شهدت تسجيل حالات عديدة لعمليات الاغتيال في الاونة الاخيرة".

سلاماً يا عراق

(زاد اعله الملالي ملا حنتوش)

■ هاشم العقابي

في الحقيقة اني لم اشاهد اللقاء الذي اجرته قناة الحرة مع رئيس مجلس البرلمان الاسبق السيد محمود المشهداني. لكن ما كتبه الزميلان علي حسين وعلي عبد السادة، في عموديهما حول اللقاء، اعطاني صورة واضحة عما دار فيه. حقيقة لم استغرب ما طرحه المشهداني فالرجل معروف للجميع بأسلوبه في الحوار خاصة عندما يرعد ويزبد. لكني من خلال العمودين استحضرت أمرين: الاول خاص والثاني عام. الأمر الخاص هو: اني لم التق السيد المشهداني وجها لوجه، رغم اني اجريت معه اكثر من لقاء تلفزيوني، لكن تلك اللقاءات كانت عبر الهاتف. المرة الوحيدة التي شاهدته بها على الطبيعة كانت على بعد حوالي عشرة امتار بيننا وذلك بالمنطقة الخضراء حين كنت ضيفا على رئيس الوزراء نوري المالكي في العام ٢٠٠٧. كان يضع عقالا مربعا من النوع المذهب على رأسه ويرتدي دشداشة صفراء اللون ومعه حماية عدد افرادها ضعف حماية رئيس الوزراء او اكثر. كان بجانبي، في آنها، النائب بهاء الأعرجي والنائب حسن السنيد، وكنا منهمكين في حديث عن الشعر بعيدا عن السياسة ننصت للنائب السنيد يتحدث عن احداث وذكريات له مع الشاعر عبد الامير الحصيري تمنيت عليه ان ينشرها. انقطع الحديث بفعل دوي انفجارات صوت السيد المشهداني فتساءلت عن سر انفجاره فعرفت انه كان في معركة يدوية وليست كلامية مع نائب برلماني احتفظ باسمه. وعن سر وقوفه بعيدا ولم يدخل مكتب رئيس الوزراء قيل لي لان المشهداني"داك دكة كشرة وميكدر"يواجه ابا اسراء.

بلهفة "الححت لمعرفة تفاصيل"الدكة"لانها حتما ستكون"مثيرة"فعرفت ان المشهداني لم يخض معركته اليدوية بفروسية بل باغت النائب ماسكا (.....) الرجل كما يفعل رجال الامن عند تعذيب الضحايا. فعلا احترت بردة فعلي، في وقتها. هل اضحك على هذه المهزلة؟ أم ابكي على شعبنا الذي يقود برلمانه بشر من هذا الطراز؟ والغريب ان المشهداني يتكلم اليوم باسم الاسلام الذي لم نشهد او نسمع من الملتزمين به باخلاص مثل هذا الفعل ابدا.

وفي حينها سألت: وما سر هذ العقال والدشداشة الصفراء التي تظهره وكأنه ذلك الذي يسوق أولاد مسلم في التشابيه العاشورئية؟ قالوا لا ندري. وبقيت لا أدري الى ان عرفت من مقال الزميل علي ان صاحبنا"ملا". وفعلا كذلك لأن لدي صورة للملا عبود الكرخي يرتدي زيا مشابها لزي المشهداني مع الفارق بين الشخصيتين طبعا. انه زي"الملالي"اذن.

أما الأمر العام، الذي استنبطته من عمود الزميل عبد السادة، فهو: ان السيد المشهداني هذه المرة تخلى عن"قفشاته"وهذه ايضا تستحق وقفة. الحقيقة ان القفشات فن اقرب للكوميديا وتحتاج كاريزما خاصة وهي في اغلب حالاتها فن شعبي لا يجيده المترفون بل يجيده الذين يتحسسون هم الشعب واحزانه. واهل المسرح يعرفون الفارق بين المسرح الكوميدي والمسرح الهزلي. والمشهداني قطعا يلوذ بالهزل والاستهزاء وهو يطعن قلب شعبنا المقهور ودستوره باستهزائه بالحرية.

ومن البديهي ان كل من ينضم الى اعداء الحرية ينسى ان له شفتين تبتسمان بل يتذكر فقط قبضتيه اللتين تجيدان حمل السيف والامساك بـ(....) النواب. لقد اعلنها حربا وانتصارا"لاسلامه"هو، على العلمانية والليبرالية. وان لم يكن قد سخر بمشاعر الناس فقد سخر بنفسه خاصة، انه هو وليس غيره، قد صرح يوما:"ان المشروع الإسلامي غير قادر على قيادة العراق مستقبلا". أعترف ان خير رد على السيد المشهداني هو عدم الرد لكن للضرورة احكام كما يقال.

واقول لزميلي عبد السادة ان الرجل الآن خسر فعلا كل شيء كما قلت حتى لم يحظ بمئة صوت بالانتخابات، فلم يجد غير ان يغير نغمته ويبدو عبوسا قمطريرا في امل ان يتقبله ملا كامل الزيدي فبالغ بهجومه ليتفوق على ملالي زمانه كما فعل ملا حنتوش من قبل.

ومن لا يعرف من هو ملا حنتوش ليسأل اهل العمارة.